

٥٥ - بعثة مجلس الأمن

نظرة عامة

الأوروبي)، وبوروندي، والجمهورية العربية السورية، ورواندا، ومصر، واليابان^(٣).

ولاحظ الأمين العام المساعد أن تقدما كبيرا أحرز في عملية السلام في كل من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية منذ بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى المنطقة في حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وأشار إلى التقدم المحرز في إقامة الحكومة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإلى إبرام اتفاق لوقف شامل لإطلاق النار في بوروندي، فضلا عن التقدم المحرز نحو عقد مؤتمر دولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى^(٤). ورحب المتكلمون بالتقدم المحرز في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ولكنهم شددوا على أنه ما يزال هناك عمل كبير ينبغي القيام به لترسيخ المكاسب التي تحققت في عملية السلام.

أكمل المجلس خلال الفترة قيد الاستعراض ١٠ بعثات، نوقشت في ٢٠ جلسة عُقدت في إطار البند المعنون "بعثة مجلس الأمن". وشملت وجهة تلك البعثات عدة بلدان أفريقية^(١)، إضافة إلى أفغانستان، وتيمور - ليشتي، وكوسوفو، وهاييتي التي كانت أول وجهة لزيارة أديها بعثة مجلس الأمن إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وعقد المجلس أيضا جلسة متابعة لبعثته إلى وسط أفريقيا التي جرت بين من ٧ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وفي هذه الوثيقة، تُناقش التقارير والاجتماعات تحت عناوين تحمل أسماء البعثات المعنية التي ترد بالترتيب الزمني. ويتضمن جدول يرد في نهاية هذا الفرع جميع البعثات، بما في ذلك وجهاتها، وتكوينها، والاجتماعات التي عُقدت بشأنها.

٢ - البعثة الموفدة إلى غرب أفريقيا، ٢٠ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

أدت بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا بقيادة ممثل المملكة المتحدة من ٢٠ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ زيارة إلى سبعة بلدان^(٥). والتقت البعثة بالجهات المعنية الوطنية

(٣) تكلم ممثل أيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي وإستونيا، وألبانيا، وأيسلندا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وصربيا والجبل الأسود، وقبرص، وكرواتيا، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، والنرويج، وهنغاريا، وتركيا.

(٤) S/PV.4911، الصفحات ٢-٤.

(٥) سيراليون، وغانا، وغينيا، وغينيا - بيساو، وكوت ديفوار، وليبيريا، ونيجيريا. وكانت زيارة البعثة إلى غينيا - بيساو

١ - متابعة البعثة الموفدة إلى وسط أفريقيا، ٧ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣

في الجلسة ٤٩١١ المعقودة في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله التقرير المرحلي للأمين العام عن التوصيات التي أعدتها بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى وسط أفريقيا^(٦). واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، ثم إلى بيانات أدلى بها جميع أعضاء المجلس وممثلو كل من أيرلندا (بالنيابة عن الاتحاد

(١) إثيوبيا، وأوغندا، وبوروندي، وتشاد، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، والسودان، وسيراليون، وغانا، وغينيا، وغينيا - بيساو، وكوت ديفوار، وليبيريا، ونيجيريا.

(٢) S/2004/52.

إحاطته، أن أهداف البعثة كانت تتمثل في تحديد استراتيجية متماسكة لدعم الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للاستفادة من التعاون القائم بين بعثات الأمم المتحدة وهيئات الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية وتقييم التقدم العام المحرز نحو تحقيق أهداف المجلس في تعزيز السلام والأمن الإقليمي. وأكد في تقديمه للنتائج التي توصلت إليها البعثة، كما ورد في تقريرها، الحاجة إلى سياسات أكثر فعالية في منع نشوب الصراعات، إضافة إلى وضع تعريف أفضل للعلاقة بين جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام والجهود المبذولة إقليمياً. ووافق المتكلمون عموماً على الفائدة التي تحققت من إيضاح البعثة، لا سيما إيصال رسالتها تلك إلى المجلس^(٧).

وفي الجلسة ٥٠٠٥ المعقودة في ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٤، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٤^(٨). واستمع المجلس إلى إحاطة من رئيس البعثة، ممثل المملكة المتحدة، الذي أشار إلى ضرورة دعم التطورات الإيجابية في غرب أفريقيا، وشدد على أهمية اتباع نهج إقليمي لمعالجة القضايا التي تؤثر على معظم البلدان بشكل أو بآخر^(٩). وأشاد متحدثون كثيرون بدور الجماعة في الحفاظ على الأمن وتعزيز التنمية في المنطقة^(١٠). وناقش

والإقليمية الرئيسية، بمن فيهم الرئيس والأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ورؤساء الدول والحكومات وكبار المسؤولين في كوت ديفوار، وغينيا، وغينيا - بيساو، وليبيريا، ونيجيريا، وسيراليون، ومثلي المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

وشددت البعثة على أهمية اتباع نهج إقليمي وجماعي في تحقيق السلام والتنمية بشكل مستدام في غرب أفريقيا، وأثنت على أعمال الجماعة في منع نشوب الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام في المنطقة. وأفادت البعثة أيضاً بضرورة قيام مجلس الأمن برصد التزامات الأطراف في كوت ديفوار بتنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسي الذي شهد نكسة خطيرة. وقالت إنهما وجدت ليبريا على المسار الصحيح نحو إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة في عام ٢٠٠٥، بالرغم من التحديات الكبيرة التي تواجهها. ورأت البعثة أن الأولوية العاجلة لسيراليون تتمثل في الاستعداد لتولي المسؤولية الكاملة عن أمنها. وأشارت إلى التقدم الكبير المحرز في غينيا - بيساو نحو الديمقراطية والحكم الرشيد منذ الانقلاب الذي وقع في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣^(٦).

المداولات في ٣٠ حزيران/يونيه و ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٤ (الجلسات ٥٠٠٠ و ٥٠٠٥)

في الجلسة ٥٠٠٠ المعقودة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله البند المعنون "إحاطة مقدمة من رئيس بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى غرب أفريقيا". وذكر رئيس البعثة، ممثل المملكة المتحدة، في

(٧) S/PV.5000، الصفحتان ٧ و ٨ (فرنسا)؛ والصفحات ٨-١٠ (أنغولا)؛ والصفحة ١٠ (الاتحاد الروسي).

(٨) S/2004/525.

(٩) S/PV.5005، الصفحات ٢-٤.

(١٠) المرجع نفسه، الصفحات ٨-١٠ (غينيا)؛ الصفحتان ١٢-١٣ (نيجيريا)؛ الصفحات ١٦-١٩ (هولندا باسم الاتحاد الأوروبي)؛ الصفحتان ١٩-٢٠ (اليابان)؛ الصفحتان ٢١-٢٢ (الجزائر)؛ الصفحات ٢٢-٢٤ (البرازيل)؛ الصفحتان ٢٥-٢٦ (الفلبين)؛ الصفحتان ٢٦-٢٧ (الصين)؛ الصفحة ٢٧

بالاشتراك مع الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا - بيساو، التابع للمجلس الاجتماعي والاقتصادي وجماعة أصدقاء غينيا - بيساو.

(٦) انظر تقرير البعثة (S/2004/525).

بوجود مورا من عملية الأمم المتحدة في بوروندي. ووجدت البعثة أن التحديات الرئيسية التي تواجه بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية متشابهة إلى حد بعيد وتمثل أساسا في الحاجة إلى التعجيل بتنفيذ الجوانب المعلقة من جدول أعمال المرحلة الانتقالية وإجراء انتخابات ذات مصداقية تؤدي إلى سلام واستقرار دائمين^(١٣).

المداولات في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر
و ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ (الجلستان
٥٠٩١ و ٥٠٥٦)

في الجلسة ٥٠٩١ المعقودة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، أدرج المجلس في جدول أعماله البند المعنون "إحاطة مقدمة من رئيس بعثة مجلس الأمن إلى وسط أفريقيا". واستمع إلى إحاطة من رئيس البعثة، ممثل فرنسا، الذي أشار إلى أن الغرض من البعثة كان تقييم التقدم المحرز في عمليتي السلام البوروندي والكونغولية، والآثار المترتبة عليها في المنطقة، وتوجيه رسالة تهدف إلى دفع العملية إلى الأمام. وقال إن البعثة عادت متفائلة لأنها شاهدت، مقارنة بالزيارة السابقة في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ ما تحقق من التقدم نحو الأهداف. وشدد مع ذلك على أهمية عدم حدوث موجات جديدة من العنف تعرقل إجراء الانتخابات المقررة للسنة التالية. واعترف بأن السلام لا يزال هشاً، واسترعى الانتباه إلى المشاكل القائمة مع المجموعات المسلحة والتي أثارها جميع رؤساء الدول في المنطقة، ولا سيما في شمال وجنوب كيفو في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية^(١٤).

(١٣) انظر تقرير البعثة (S/2004/934).

(١٤) (S/PV.5091، الصفحات ٢-٥).

عدد من المتكلمين، من ضمن القضايا التي أثاروها، المأزق السياسي في كوت ديفوار وطريقة التعامل مع الحالة فيها^(١١). وأوضح ممثل كوت ديفوار من جانبه أن عدم إجراء الانتخابات كان ضرورة قبل بها شعب كوت ديفوار نتيجة عدم نزع سلاح المتمردين، واستمرار الأخطار التي تهدد سلامة البلد الإقليمية^(١٢).

٣ - البعثة الموفدة إلى وسط أفريقيا، ٢١ إلى
٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤

قاد ممثل فرنسا بعثة مجلس الأمن إلى وسط أفريقيا في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وجرت البعثة مباشرة عقب اجتماعات مجلس الأمن التي عقدت في نيروبي يومي ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وزارت كينشاسا، وكنشاسا، وبوكافو، وبوجمبورا، وعنتيبي. واجتمعت البعثة برئاسة رواندا بول كغامي، ورئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية جوزيف كاييلا، ورئيس بوروندي دوميسيان نداييزي، ورئيس أوغندا يويري كاغوتا موسيفيني. واجتمعت بعدد من المسؤولين الحكوميين الآخرين، وتلقت في كينشاسا وفي بوكافو تقارير من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي

(الولايات المتحدة)؛ الصفحات ٢٧-٢٩ (باكستان)؛
الصفحتان ٢٩-٣٠ (شيلي).

(١١) المرجع نفسه، الصفحات ٥-٨ (غانا، باسم والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا)؛ الصفحتان ١٢-١٣ (نيجيريا)؛ الصفحتان ١٦-١٩ (هولندا باسم الاتحاد الأوروبي)؛ الصفحتان ١٩-٢٠ (اليابان)؛ الصفحتان ٢١-٢٢ (الجزائر)؛ الصفحات ٢٢-٢٤ (البرازيل)؛ الصفحات ٢٢-٢٤ (الاتحاد الروسي)؛ الصفحات ٢٧-٢٩ (باكستان)؛ الصفحتان ٢٩-٣٠ (شيلي).

(١٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٤-٥.

بوجود قوات من الجيش الرواندي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مؤكداً أن تلك القوات نُشرت على الحدود المشتركة للتصدي لتوغلات أعضاء سابقين في القوات المسلحة الرواندية من الإنتراهاموي، الذين لم تف حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد بالتزامها بتزع سلاحهم^(٢٠).

٤ - البعثة إلى هاييتي، من ١٣ إلى ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥

حرت بعثة مجلس الأمن إلى هاييتي من ١٣ إلى ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ بقيادة ممثل البرازيل وكانت أول بعثة يوفدها المجلس إلى أمريكا اللاتينية أو منطقة البحر الكاريبي. وحررت البعثة بالاقتران مع بعثة الفريق الاستشاري المخصص المعني بهاييتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وزارت بورت أو برنس، وكاب هاييسيان، وغونايف. والتقى المجلس خلال البعثة بالرئيس المؤقت ورئيس الوزراء وبعده شخصيات سياسية ودينية أخرى. وأشار أعضاء المجلس في تقريرهم^(٢١) إلى أن الجهات الفاعلة الوطنية في هاييتي سلّمت بأن البلاد تمر بأزمة سياسية واجتماعية واقتصادية عميقة. ولاحظت البعثة أن مؤسسات الدولة كانت ضعيفة وبحاجة ماسة للإصلاح وبناء القدرات. وقالت إنه لا بديل عن إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة، وشددت على أهمية إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية وتأهيلها مهنياً بدون تأخير. وطلبت البعثة من إدارة عمليات حفظ السلام إجراء استعراض شامل للوضع الأمني في هاييتي، والإسراع بصياغة توصيات بشأن الحاجة إلى أفراد شرطة

وفي الجلسة ٥٠٩٦ المعقودة في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤^(١٥)، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله تقرير بعثة مجلس الأمن إلى وسط أفريقيا، من ٢١ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦^(١٦). واستمع إلى إحاطة من رئيس البعثة، ممثل فرنسا، الذي ذكّر بالاستنتاجات الواردة في التقرير، وأشار إلى أن المجلس قد اتبع بعض توصيات البعثة باعتماده بياناً رئاسياً بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية^(١٧)، وبتحديد ولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي، وبالإعراب عن اعترامه استعراض التدابير التي يمكن اتخاذها فيما يتعلق بقوات التحرير الوطنية ضد من يعوق عملية السلام والمصالحة^(١٨). ورحب المتكلمون بالتقدم المحرز في المنطقة، وأيدوا توصيات البعثة. وأكدوا أيضاً ضرورة مواصلة المجتمع الدولي تقديم دعم قوي لمنع حدوث أي تراجع عن الالتزامات.

وشكّلت ممثلة جمهورية الكونغو الديمقراطية من أن رواندا لا تزال تواجه تهديدات إلى بلادها في محاولة متعمدة لإطالة أمد انعدام الأمن في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعرقلة العملية الانتقالية الجارية، ومنع إجراء انتخابات. وشددت على أن جميع الغارات التي تشنها القوات الأجنبية، بما فيها قوات رواندا، ستطلب من الحكومة تنفيذاً صارماً للمادة ٥١ من الميثاق، واستخدام الحق في الدفاع عن النفس^(١٩). ونفى ممثل رواندا الزعم

(١٥) لمزيد من المعلومات عن المناقشة في هذه الجلسة، انظر الفصل الثاني عشر، الجزء الأول، الفرع بء، القضية ٣، فيما يتعلق بالمادة ٢ (٤) من الميثاق.

(١٦) S/2004/934.

(١٧) S/PRST/2004/45.

(١٨) S/PV.5096، الصفحتان ٢-٣.

(١٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٣-٥.

(٢٠) المرجع نفسه، الصفحات ١١-١٣.

(٢١) S/2005/302.

وتتميتها، وضمان وجود الأمم المتحدة الطويل الأجل في هايتي^(٢٢).

وفي الجلسة ٥١٧٨ المعقودة في ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٥، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير بعثة مجلس الأمن إلى هايتي^(٢١). واستمع المجلس إلى إحاطة من رئيس البعثة، ممثل البرازيل، الذي عرض تقرير البعثة، وقال إنه لا يمكن للاستقرار الحقيقي أن يستتب في هايتي بدون تحقيق تقدم في خلق بيئة آمنة ومأمونة وإجراء حوار سياسي يرمي إلى تحقيق المصالحة الوطنية، واحترام حقوق الإنسان، والنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية^(٢٣).

ورحب معظم المتكلمين في بياناتهم بتقرير البعثة وتوصياتها الرئيسية. وشددوا على أهمية إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة وفق الجدول الزمني المحدد ولكنهم أكدوا أن حل المشاكل المعقدة في هايتي سيتطلب أكثر من ذلك. وشدد عدة متكلمين على ضرورة توفير الأمن للانتخابات المقبلة، وأعربوا عن استعدادهم للنظر في زيادة عدد موظفي بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، بمن فيهم أفراد الشرطة المدنية. وأيد ممثل هايتي التوصيات الواردة في تقرير البعثة، وأعلن أن الحكومة ستتخذ مجموعة من التدابير الرامية إلى خلق بيئة مستقرة تفضي إلى الانتخابات. وأكد مجدداً أن الحكومة الانتقالية مقرة العزم على تنظيم الانتخابات قبل نهاية السنة، وستقوم قطعاً بتسليم السلطة للرئيس المنتخب^(٢٤).

(٢٢) S/PV.5164 الصفحات ٢-٥.

(٢٣) S/PV.5178 الصفحات ٢-٥.

(٢٤) المرجع نفسه، الصفحات ٢٨-٣٠.

إضافيين ومزيد من الموارد العسكرية وبشأن كيفية تحسين قواعد الاشتباك التي تتبعها الشرطة المدنية، وفقاً لولايتها، من أجل تعزيز الأمن العام والحماية خلال الفترة الانتخابية. وأكدت مجدداً لزوم استمرار وجود الأمم المتحدة في هايتي في الأجل الطويل.

المداولات في ٢٠ نيسان/أبريل و ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٥ (الجلسات ٥١٦٤ و ٥١٧٨)

في الجلسة ٥١٦٤ المعقودة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، أدرج المجلس في جدول أعماله البند المعنون "إحاطة مقدمة من رئيس بعثة مجلس الأمن إلى هايتي". واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها رئيس البعثة، ممثل البرازيل، الذي أفاد بأنه، رغم الخسارة المأساوية لأربعة من قوات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ، قُيِّمت البعثة الوضع الأمني في هايتي بأنه يتحسن تدريجياً. وقال إنه بالرغم من ذلك التقدم، فإن الوضع الأمني لا يزال هشاً، وأن مناقشات تجري بشأن التدابير الإضافية الممكنة اتخاذها لمساعدة الحكومة الانتقالية في العملية الدستورية والسياسية. وأفاد بأن أعضاء البعثة أدانوا العنف ودعوا السلطات الهايتية إلى تنفيذ برنامج شامل لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وشدد أعضاء البعثة على أهمية الحوار على المستوى الوطني لتحقيق الاستقرار في البلاد في الأجل الطويل، وشجعوا الحكومة الانتقالية على مواصلة التزامها الراسخ بإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة في عام ٢٠٠٥، وفقاً للجدول الزمني المحدد. وأكد أعضاء البعثة مجدداً أهمية احترام حقوق الإنسان ووضع حد للإفلات من العقاب في هايتي، وشددوا على الحاجة إلى إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية والنظام القضائي. وأفاد رئيس البعثة بأن أعضاءها أكدوا مجدداً عزمهم على احترام سيادة هايتي احتراماً كاملاً، والإسهام في تحقيق استقرارها

٥ - البعثة إلى وسط أفريقيا، ٤ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥

فرنسا، في الإحاطة التي قدمها نتائج البعثة وأفاد بأن التحديات الرئيسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تتمثل في ضيق الجدول الزمني للانتخابات، ودمج الشرطة والجيش، وإعادة إرساء سلطة الدولة في أنحاء البلاد، والتعامل مع الجماعات المسلحة في شرقها. وقال إن البعثة التقت في بوروندي بحكومة شابة عاقدة العزم على التنفيذ الكامل للإصلاحات التي بدأت خلال الفترة الانتقالية، وناقشت مسألة الانسحاب التدريجي لوجود الأمم المتحدة هناك، واستمرار رفض قوات التحرير الوطنية الانضمام إلى عملية السلام^(٢٦).

وفي الجلسة ٥٣١٥ المعقودة في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير بعثة مجلس الأمن إلى وسط أفريقيا، من ٤ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥^(٢٥) واستمع إلى إحاطة من رئيس البعثة، ممثل فرنسا الذي ذكر بالنقاط الرئيسية في التقرير، وبالتحديات التي تواجهها جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي^(٢٧). ورحب معظم المتكلمين بتقرير البعثة وأعربوا عن دعمهم لتوصياتها وعن ارتياحهم للتقدم المحرز في البلدين خلال تلك التحولات السياسية، وشددوا على أهمية الانتخابات المقبلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٦ - البعثة إلى السودان وتشاد، ٤ إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

جرت بعثة مجلس الأمن إلى السودان وتشاد من ٤ إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ برئاسة ممثلي فرنسا والمملكة المتحدة. وزارت البعثة الخرطوم وجوبا والفاشر في السودان،

(٢٦) S/PV.5305، الصفحات ٢-٥.

(٢٧) S/PV.5315، الصفحات ٢-٤.

جرت بعثة مجلس الأمن إلى وسط أفريقيا من ٤ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ برئاسة ممثل فرنسا واجتمعت برؤساء البلدان التي زارتها (بوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة)، فضلا عن مجموعة متنوعة من الشخصيات السياسية. وأشارت البعثة في تقريرها^(٢٥) إلى أن الاستعدادات جارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية لإجراء استفتاء دستوري في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية من المقرر اكتمالها قبل نهاية الفترة الانتقالية، في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وقالت إن تثبيت الحكومة المنتخبة ديمقراطيا في بوروندي، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، كان بداية الخروج من الفترة الانتقالية. وإضافة إلى دراسة التقدم المحرز في التحولات السياسية، تناولت البعثة أيضا مسألة المجموعات المسلحة والعنف في كیفو الشمالية وكيفو الجنوبية، وإيتوري ومناطق أخرى في المنطقة ودعت البلدان التي شملتها الزيارة إلى تكثيف تعاونها للقضاء على الخطر الذي يهدد السلم والأمن.

المداولات في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر و ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (الجلستان ٥٣٠٥ و ٥٣١٥)

في الجلسة ٥٣٠٥ المعقودة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أدرج المجلس المدرجة في جدول أعماله البند المعنون "إحاطة مقدمة من رئيس بعثة مجلس الأمن إلى وسط أفريقيا". واستعرض رئيس البعثة، ممثل

(٢٥) S/2005/716.

المداولات في ١٥ و ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦
(الجلستان ٥٤٦٢ و ٥٤٧٨)

في الجلسة ٥٤٦٢ المعقودة في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦^(٢٩)، أدرج المجلس في جدول أعماله البند المعنون "إحاطة مقدمة من بعثة مجلس الأمن إلى السودان وتشاد ومقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا". وقدم الإحاطة ممثل المملكة المتحدة، بصفته رئيسا للبعثة إلى السودان وتشاد، وممثل فرنسا، بصفته رئيسا مشاركا للبعثة إلى تشاد، وممثل جمهورية تنزانيا المتحدة، العضو في البعثة.

وقال ممثل المملكة المتحدة إن تأييد حكومة السودان لقوة من الاتحاد الأفريقي بدلاً من قوة تابعة للأمم المتحدة يعود إلى الاعتقاد بأن للدول الأفريقية تراثاً مماثلاً لتراث شعب دارفور، وأنه يرى، لذلك السبب، أن تكون لأي قوة للأمم المتحدة في دارفور مشاركة أفريقية قوية وطابع أفريقي واضح. وشدد على أن البعثة أكدت احترام المجلس لسيادة السودان وسلامة أراضيها، وأملها في التعاون مع حكومة السودان. وأكد أهمية إقناع الناس في المنطقة على وجه السرعة بأهمية إبرام اتفاق دارفور للسلام لضمان تنفيذه. وأشار إلى أن بعثة المجلس والاتحاد الأفريقي متفقان تماماً على أنه ينبغي للأمم المتحدة تولى دور حفظ السلام في دارفور في أقرب فرصة ممكنة. وبيّن أن الغرض الرئيسي من الزيارة التي أدتها بعثة المجلس للسودان كان إقناع الحكومة بأن نشر قوات الأمم المتحدة هو أفضل خيار لدارفور ولبلد، بما في ذلك التأكيد على أن الولاية في إطار الفصل السابع ستكون مطلوبة لأغراض تقنية وليست سياسية. ودعا، في جملة أمور،

ومقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، ونجامينا وقوز بيضة في تشاد، واجتمعت برئيسي السودان، وتشاد، وبكبار المسؤولين في حكومة جنوب السودان، وقيادة بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وممثلين عن المجتمع المدني في دارفور وأعضاء من لجنة الاتحاد الأفريقي، وشخصيات أخرى. ولاحظت البعثة في تقريرها^(٢٨) في جملة أمور، انعدام الأمن على نطاق واسع، والأزمة الإنسانية في السودان؛ وتزايد التوترات وانعدام الثقة بين تشاد والسودان؛ ومعارضة قادة السودان لوجود قوة تابعة للأمم المتحدة تحت الفصل السابع في دارفور تحل محل بعثة الاتحاد الأفريقي، كما لاحظت دعم الاتحاد الأفريقي للانتقال إلى عملية تديرها الأمم المتحدة، وتحركات المتمردين المتكررة داخل مخيمات المشردين داخليا في تشاد، وعمليات التجنيد التي يقومون بها في تلك المخيمات، والنداء الرسمي الذي وجهه رئيس تشاد إلى المجلس لكي توفر الأمم المتحدة حماية للمخيمات. وأوصت البعثة في جملة أمور بالحصول على مزيد من الدعم من غير الموقعين على اتفاق السلام في دارفور، وتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وضرورة التعاون بين الأمم المتحدة وحكومة السودان في شكل شراكة، وإجراء حوار منتظم بين مجلس الأمن وحكومة السودان، وتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

(٢٨) S/2006/433.

(٢٩) لمزيد من المعلومات عن المناقشة التي جرت في تلك الجلسة، انظر الفصل الثاني عشر، الجزء الثالث، الفرع ألف، فيما يتصل بالفصل الثامن من الميثاق.

وحل مسألة أبيي، حيث تشكل موارد النفط محورا للخلاف؛ وتسريح القوات وإعادة نشرها. وأعرب عن قلقه إزاء جيش الرب للمقاومة، ملاحظا أن قادة حكومة جنوب السودان يبدون حرصا على التمييز بين المفاوضات من أجل السلام، وبين توجيه المحكمة الجنائية الدولية الاتهام إلى خمسة من قادة جيش الرب للمقاومة، وأهم يوافقون، من حيث المبدأ، على ضرورة إلقاء القبض على المتهمين. وفيما يتعلق بالزيارة إلى أديس أبابا، أشار إلى أن الاتحاد الأفريقي طلب انتقالا سريعا إلى عملية تابعة للأمم المتحدة في دارفور، بل أن الاتحاد طلب من منظمة حلف شمال الأطلسي (الناوتو) دعما لوجستيا لتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي^(٣٢).

وفي الجلسة ٥٤٨٧ المعقودة في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير بعثة مجلس الأمن إلى السودان وتشاد^(٣٨) واستمع إلى إحاطات قدمها رئيسا البعثة، ممثلا المملكة المتحدة وفرنسا، وشدد ممثل المملكة المتحدة، بصفته رئيسا للبعثة إلى السودان وتشاد، على دعم المجلس لسيادة السودان وسلامة أراضيه، ولكنه شدد أيضا على الحاجة إلى إحراز تقدم في الحالة الإنسانية والأمنية والسياسية، وقال إنه يرى من المناسب للأمم المتحدة أن تستلم عملية حفظ السلام في دارفور^(٣٣). وحث ممثل فرنسا، بصفته رئيسا مشاركا للبعثة إلى تشاد، المجلس على النظر عن كثب في آثار ألتراع في دارفور على الحالة في تشاد، علما بأن الاتحاد الأفريقي أعرب عن قلقه إزاء الأثر المزعزع للاستقرار الذي يحدثه ذلك التراع في المنطقة دون الإقليمية. وأعرب عن قلقه الشديد إزاء الوضع الإنساني في

(٣٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٩-١١.

(٣٣) S/PV.5478، الصفحتان ٢-٣.

إلى ضمان موافقة حكومة السودان على تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي، وتحديد الترتيبات المتعلقة بانتقال تدريجي لقوة تابعة للأمم المتحدة. وفيما يتعلق بزيارة البعثة إلى تشاد، أشار إلى ضخامة المخيمات في المنطقة المتاخمة لدارفور، وأعرب عن أسفه لحدوث عمليات تجنيد وتخويف منتظمة في تلك المخيمات على يد جماعات المتمردين^(٣٠).

وأكد ممثل فرنسا، بصفته رئيس مشاركا للبعثة المفودة إلى تشاد، أثر الصراع في دارفور على الوضع في تشاد. وأشار إلى تدهور العلاقة بين السودان وتشاد إلى درجة خطيرة. وأعرب عن اعتقاده أن التسييس في المخيمات يمثل مشكلة خطيرة. وأعرب عن أسفه للهجمات التي تعرّض لها عمال الإغاثة الإنسانية، وأشار إلى أن رئيس تشاد قال إن حكومته غير قادرة على التصدي لهذه المشكلة، وهو يود أن يتولى المجتمع الدولي مسؤولية حماية المخيمات والعاملين في المجال الإنساني^(٣١).

وأشار ممثل جمهورية ترازيا المتحدة، وهو عضو في بعثة المجلس، إلى اتخاذ القرار ١٦٧٩ (٢٠٠٦) بالإجماع، وإلى أن "الإشارة الضرورية، وربما قبل أوانها، إلى الفصل السابع" قد خلقت أرضية صعبة للبعثة، مما أعطى مبررا لحكومة السودان كي تتخذ موقفا أكثر تشددا بشأن تحويل بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة. وقال إن البعثة حاولت إقناع السلطات في السودان بأن تحويل بعثة الاتحاد الأفريقي إلى قوة تابعة للأمم المتحدة ليس خياراً، بل التزاما. وأشار أيضا إلى أن تنفيذ اتفاق السلام الشامل متأخر عن مواعده، وإنه يجب بذل جهود لتحقيق أهداف ترسيم حدود جنوب السودان؛

(٣٠) S/PV.5462، الصفحتان ٢-٧.

(٣١) المرجع نفسه، الصفحتان ٧-٨.

ورحب ممثل تشاد بزيارة بعثة المجلس لبلده، وأشار إلى أن الرد على الاتهامات والتصريحات التي أدلى بها ممثل السودان سيأتي في الوقت المناسب^(٣٦).

٧ - البعثة المتعلقة بالعملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

جرت بعثة مجلس الأمن المتعلقة بالعملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ برئاسة ممثل فرنسا. وكانت ولايتها تتمثل في التأكيد على أن المرحلة الانتقالية التي يمر بها ذلك البلد، والتي دخلت طورها الأخير، لن تكتمل إلا بإجراء انتخابات حرة مفتوحة للجميع، وفي تشجيع السلطات الانتقالية على تكثيف جهودها لضمان الطابع الديمقراطي للعملية الانتخابية^(٣٧).

المداولات في ١٦ حزيران/يونيه و ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦ (الجلستان ٥٤٦٦ و ٥٤٨٢)

في الجلسة ٥٤٦٦ المعقودة في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أدرج المجلس في جدول أعماله البند المعنون "إحاطة مقدمة من رئيس بعثة مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية". وأشار رئيس البعثة، ممثل فرنسا، في الإحاطة التي قدمها إلى أن البعثة جرت قبل بضعة أسابيع من الانتخابات الرئاسية والتشريعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية المقرر إجراؤها في ٣٠ تموز/يوليه، والتي تؤذن بنهاية الفترة الانتقالية، وقال إن الانتخابات كانت أولى أولويات البعثة.. وأشار إلى أنه، رغم الحوادث الأمنية في

المخيمات، وحث المجلس على تدارس السبل الكفيلة بالتصدي لتلك المشاكل^(٣٤).

وأكد المشاركون في بيانهم على أمور منها أهمية تنفيذ اتفاق طرابلس، واتفاق السلام الشامل، ونشر محتوى اتفاق دارفور للسلام، والحوار مع حكومة السودان، ومسألة الحماية الدولية للمخيمات، ومشكلة جيش الرب للمقاومة، والانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في دارفور، وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، والحاجة إلى العناية بالوضع الإنساني وضمان حماية المدنيين.

وأعرب ممثل السودان عن تقديره لتمكن أعضاء بعثة مجلس الأمن من زيارة جنوب السودان لمتابعة تنفيذ اتفاق السلام الشامل على أرض الواقع، بما في ذلك تأثير نقص الموارد من الجهات المانحة، وكذلك ليروا بأنفسهم حقائق وتعقيدات الحالة في دارفور، بما في ذلك البعد الخارجي للحالة بين تشاد والسودان. وقال أن الأولوية لحكومة السودان هو النجاح في تنفيذ كل من اتفاق السلام الشامل واتفاق دارفور للسلام. وأعرب عن أمله في أن يمارس المجلس ضغطاً على الأطراف التي لم توقع اتفاق دارفور للسلام، والتي تعوق تنفيذه. وأعرب عن أسفه لأن تشاد تنهم السودان زيفاً وتدعم المجموعات التي ترفض التوقيع على اتفاق دارفور للسلام^(٣٥).

(٣٤) المرجع نفسه، الصفحة ٣.

(٣٥) المرجع نفسه، الصفحات ٦-٩.

(٣٦) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

(٣٧) S/2006/344، المرفق.

في مجال إعادة هيكلة وإصلاح الجيش والشرطة، وكذلك في مجال نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج المحاربين السابقين^(٤١).

وشدد معظم المتكلمين على أهمية حرية وسائل الإعلام في نجاح إجراء الانتخابات، وعلى أهمية تصرفها بشكل مسؤول. وأكد عدد من المتكلمين على أن الاختبار الحقيقي للانتخابات سيكون طريقة التعامل مع نتائجها ومع المرحلة الانتقالية. وأشاروا إلى أن تحديات عديدة لا تزال تنتظر البلد.

٨ - البعثة إلى أفغانستان، ١١ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦

جرت بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان من ١١ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ برئاسة ممثل اليابان. وكان الغرض الأساسي للبعثة هو التأكيد على استمرار التزام المجتمع الدولي بالعملية الأفغانية، وتأكيد دعم المجلس للجهود الأفغانية الرامية إلى تحقيق الأمن والحكم الرشيد والتنمية. وطلب من البعثة استعراض التقدم المحرز في مجالات مكافحة المخدرات، وتفكيك الجماعات المسلحة غير المشروعة، وحماية حقوق الإنسان، وإصلاح القطاع العام، وإصلاح قطاع العدالة، وسيادة القانون. وكلفت أيضا باستعراض حالة المساعدة الدولية. واجتمعت البعثة مع رئيس أفغانستان والعديد من كبار المسؤولين الحكوميين فيها، فضلا عن ممثلي المجتمع المدني، وهيئة التنسيق المشتركة للإغاثة في أفغانستان، والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم

(٤١) المرجع نفسه الصفحتان ٣-٤.

إيتوري، وفي الشرق، فإن نجاح برنامج تدريب الشرطة وإنشاء القوة الاحتياطية الأوروبية يعني أنه لا يرحح أن تظل المشكلة الأمنية قائمة بنفس الحدة. وكان أعضاء البعثة قد أكدوا لكل من تحادثوا معهم أهمية إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وضرورة تجنب الأخطاء التي ارتكبت في الحملة الانتخابية، لا سيما ما ورد في وسائل الإعلام من رسائل الإقصاء والتفرقة بشأن موضوع "الهوية الكونغولية". وفيما يتعلق بفترة ما بعد الانتخابات، قال إن البعثة أكدت على ثلاث أولويات، هي التعجيل بالجهود الرامية إلى تشكيل جيش وطني متكامل ومهني، وحل مشكلة الجماعات المسلحة في الشرق، وتحسين إدارة الدولة^(٣٨).

وفي الجلسة ٥٤٨٢ المعقودة في ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير بعثة مجلس الأمن المتعلقة بالعملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية^(٣٩). واستمع إلى إحاطة قدمها رئيس البعثة، ممثل فرنسا، الذي ذكر بالنقاط الرئيسية التي كان تحدث عنها والمتعلقة بأهمية إجراء انتخابات حرة ونزيهة، والقضاء على القيود المفروضة على الصحافة، والحاجة إلى مواصلة إصلاح قطاع الأمن^(٤٠).

وأكد ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية مجددا أهمية الوصول المنصف إلى وسائل الإعلام، وشدد على أهمية القيام بكل ما هو ممكن لتطهير العملية الانتخابية من رسائل الكراهية والاستبعاد. وأكد التزام حكومته بإجراء الانتخابات وإنهاء الفترة الانتقالية، وأشار إلى أن بلده سيطلب بعد الانتخابات مساعدة إضافية من الأمم المتحدة

(٣٨) S/PV.5466، الصفحات ٢-٤.

(٣٩) S/2006/434.

(٤٠) S/PV.5482، الصفحتان ٢-٣.

وباكستان شددوا على رغبتهما في إقامة علاقات مثلى بين البلدين^(٤٤).

المداولات في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (الجلسة ٥٥٨١)

في الجلسة ٥٥٨١ المعقودة في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان^(٤٥). واستمع المجلس إلى إحاطة من رئيس البعثة، ممثل اليابان، الذي أبرز التطورات الإيجابية التي حدثت في أفغانستان، مثل النمو الاقتصادي، والبنية الأساسية، والتطورات التي جرت في البرامج التعليمية والريفية، وفي المؤسسات الأمنية. وذكّر بالنقاط المثيرة للقلق والتي سبق أن أشار إليها في الإحاطة التي كان قدمها في الجلسة السابقة وقدم توصيات البعثة لمعالجة تلك الشواغل، ومنها على سبيل المثال الميثاق الأفغاني، وزيادة الالتزام الدولي بدعم القوة الدولية للمساعدة الأمنية^(٤٦).

ورحب معظم المتكلمين بنتائج البعثة وتوصياتها وشددوا على الضرورة البالغة لاستمرار الأمم المتحدة في تقديم المساعدة على تحقيق استقرار أفغانستان وتعزيزها، لا سيما في مجال الأمن. واقترح ممثل المملكة المتحدة توفير مرشدين دوليين لشرطة مكافحة المخدرات في أفغانستان دعماً للحكومة في تنفيذ استراتيجيتها الوطنية لمكافحة المخدرات. وحث أيضاً الحكومة على إعادة النظر في أي مقترحات بإلغاء وزارة شؤون المرأة، فالوزارة لعبت دوراً أساسياً في ضمان المشاركة الكاملة للمرأة في جميع جوانب

(٤٤) S/PV.5570، الصفحات ٢-٦.

(٤٥) S/2006/935.

(٤٦) S/PV.5581، الصفحات ٢-٧.

المساعدة إلى أفغانستان، ووكالات الأمم المتحدة. وفي باكستان، اجتمعت البعثة مع وزير الخارجية^(٤٢).

المداولات في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ (الجلسة ٥٥٧٠)

في الجلسة ٥٥٧٠ المعقودة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، أدرج المجلس في جدول أعماله البند المعنون "إحاطة مقدمة من رئيس بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان". واستمع المجلس إلى إحاطة من رئيس البعثة إلى أفغانستان، ممثل اليابان، الذي أفاد بأن عملية إقامة المؤسسات الديمقراطية في أفغانستان متواصلة، ولكن يوجد في نفس الوقت شعور لدى الشعب الأفغاني بحدوث تراجع سببه تزايد أعمال التمرد وغيرها من أشكال الاضطراب الاجتماعي التي تتحدى الدولة الضعيفة والهشة. وشدد على أن الأمن هو القضية التي تصدر شواغل أفغانستان، وأنه يتعين مواجهة التمرد بالتدابير العسكرية وتدابير إنفاذ القانون القوية. وأضاف أن فشل الحكومة في توفير الأمن والخدمات الاقتصادية والاجتماعية، وتفشي الفساد في صفوف الدولة ومؤسسات المقاطعات، بما في ذلك نفوذ أمراء الحرب، عوامل أسهمت في فقدان الشعب الأفغاني لإيمانه بقضيته. ومن المسائل الأخرى المثيرة للقلق، المخدرات والأثر السلبي التي تحدثه الحالة الأمنية على حقوق الإنسان. وأكد أن الميثاق الأفغاني^(٤٣) يظل أفضل إطار للتعاون، وأفضل آفاق واعدة، ولكن بإمكان زيادة التعاون الإقليمي أن تعزز أيضاً إعادة إعمار أفغانستان وأن تسهم بشكل حيوي في استتباب السلام والأمن في المنطقة. وختم قائلاً إن رئيسي أفغانستان

(٤٢) انظر تقرير البعثة (S/2006/935).

(٤٣) كان الميثاق الأفغاني خطة للتعاون بين المجتمع الدولي وبين حكومة أفغانستان.

وأعرب عن قلقه إزاء عدم إجراء مناقشة جادة بشأن اللاجئين أثناء زيارة البعثة، وفي تقريرها^(٥٣). وطلب ممثل باكستان من دول أخرى الامتناع عن "المبالغات"، و"الادعاءات"، ورفض "التلميح إلى أن باكستان توفر للإرهابيين الملاذ والتدريب وتقوم بتجنيدهم". وشدد على أن بلاده تطلب من القوة الدولية والجيش الوطني الأفغاني جهوداً مماثلة لما تقوم به باكستان لمراقبة الحدود الطويلة والسويرة. وقال إن المجتمع الدولي يتجنب التصدي بجدية لمشكلة اللاجئين الأفغان، وأن بلاده تخطط لعودة جميع اللاجئين وعددهم ثلاثة ملايين نسمة إلى أفغانستان بغية وضع حد للادعاءات المتعلقة بعبور الحدود^(٥٤).

٩ - البعثة المعنية بمسألة كوسوفو، ٢٥ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٧

جرت بعثة مجلس الأمن المعنية بمسألة كوسوفو من ٢٥ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ برئاسة ممثل بلجيكا. وكانت للبعثة ثلاثة أهداف، هي: الحصول على معلومات مباشرة عن التقدم المحرز في كوسوفو منذ اتخاذ المجلس قراره ١٢٤٤ (١٩٩٩)، بما في ذلك تنفيذ المعايير المتفق عليها؛ وتلقي معلومات مباشرة من قيادة صربيا ومؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو ومن ممثلي طوائف الأقليات العرقية في كوسوفو عن الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة آنذاك في كوسوفو، وكذلك عن الحالة الإقليمية؛ وتلقي معلومات مباشرة من ممثلي المجتمع الدولي، في بروكسل وفي الميدان، عن الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الراهنة في كوسوفو، وعن الحالة الإقليمية.

(٥٣) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٤-٢٧.

(٥٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٧-٣٠.

توطيد السلام وبناء السلام في أفغانستان^(٥٧). وأعرب ممثل فرنسا مجدداً عن رغبة وفده في أن يمتد وجود بعثة الأمم المتحدة إلى مقاطعات جديدة، عندما تسمح الظروف الأمنية بذلك^(٥٨). وحث ممثل أفغانستان على امتثال الدول الكامل للإعلان المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي^(٥٩)، والقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، قائلاً إن ذلك يسهم إلى حد كبير في تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان. وطلب توفير موارد إضافية للمؤسسات الأمنية في أفغانستان من أجل زيادة فعاليتها. وأعرب مجدداً عن حاجة بلاده للدعم الدولي المتواصل في تنفيذ اتفاق أفغانستان واستراتيجية التنمية الوطنية المؤقتة الأفغانية^(٥١). وشجعت ممثلة فنلندا، متحدثة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة، حكومة أفغانستان على تعزيز التزامها بحقوق الإنسان والمصالحة. وأكدت دعم الاتحاد الأوروبي للخطط الرامية إلى توسيع وجود بعثة الأمم المتحدة إذا سمحت الظروف الأمنية بذلك^(٥١). وشدد ممثل النرويج على أهمية تحسين الدور التنسيقي لبعثة الأمم المتحدة، لا سيما تعزيز التنسيق المدني - العسكري. وشدد أيضاً على أهمية اعتبار تمكين المرأة أولوية شاملة لعدة قطاعات، تمثياً مع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن^(٥٢). ودعا ممثل جمهورية إيران الإسلامية الدول إلى تفادي إجراء اتصالات أو محادثات مع الإرهابيين يمكن تفسيره خطأ بأنه مكافأة للإرهابيين.

(٤٧) المرجع نفسه، الصفحات ٨-١٠.

(٤٨) المرجع نفسه، الصفحتان ١٣-١٤.

(٤٩) قرار الجمعية العامة ٤٩/٦٠، المرفق.

(٥٠) S/PV.5581، الصفحات ١٤-١٧.

(٥١) المرجع نفسه، الصفحتان ١٧-١٩.

(٥٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٣-٢٤.

كانت محدودة جداً حتى ذلك الوقت. وفي حين أن معظم ممثلي كوسوفو بمن فيهم زعماء طوائف الأقليات أعربوا عن التزامهم بإقامة دولة مستقلة متعددة الأعراق، لم يقبل ممثلو صرب كوسوفو بالاستقلال خياراً. وقال رئيس البعثة إن الممثل الخاص للأمين العام أكد على أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو حققت كل ما كان يمكن تحقيقه؛ وأنها أنشأت مؤسسات مؤقتة للحكم الذاتي، وهياكل لسيادة القانون، والمؤسسات اللازمة لاقتصاد السوق، ولكن تحقيق المزيد من التقدم يتوقف على التوصل إلى حل للوضع في كوسوفو^(٥٦).

وفي الجلسة ٥٦٧٣ المعقودة في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٧، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير بعثة مجلس الأمن المعنية بمسألة كوسوفو^(٥٧). واستمع المجلس إلى إحاطة من رئيس البعثة، ممثل بلجيكا، الذي شدد على أن الوضع الأمني في كوسوفو كان "هادئاً ولكن متوتراً". وذكر بمواقف الطرفين ولكنه قال إنهما متفقان، ورغم تعارض موقفيهما، على أن الوضع الراهن لا يمكن أن يتواصل^(٥٨).

ورحب معظم المتكلمين بالتحسن في الوضع الأمني وإقامة المؤسسات الجديدة، ولكنهم أعربوا عن القلق إزاء استمرار الجمود حول مسألة الوضع، مؤكداً أن الحالة بحاجة إلى دراسة دقيقة من قبل المجلس. وقال ممثل الاتحاد الروسي إن الحالة تتطلب حلاً توفيقياً بين الطرفين^(٥٩). وأعرب العديد من المتكلمين، من جهة أخرى، عن تأييدهم لاقتراح المبعوث الخاص للأمين العام حول تسوية وضع

(٥٦) S/PV.5672، الصفحتان ٢-٤.

(٥٧) S/2007/256.

(٥٨) S/PV.5673، الصفحتان ٢-٣.

(٥٩) المرجع نفسه، الصفحة ٦.

واجتمعت البعثة مع رئيس صربيا ورئيس وزرائها، ومع رئيس كوسوفو ورئيس وزرائها، وممثلي صرب كوسوفو، والطائفة الإسلامية، والكنيسة الكاثوليكية، وكذلك مع ممثلي الأقليات غير الصربية في كوسوفو. وقبل زيارة المنطقة، قامت البعثة بزيارة بروكسل في ٢٥ نيسان/أبريل حيث أجرت مناقشات مع الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي، والمبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي لكوسوفو، والمفوض المسؤول عن توسيع الاتحاد الأوروبي^(٥٥).

المداولات في ٢ و ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٧ (الجلستان ٥٦٧٢ و ٥٦٧٣)

في الجلسة ٥٦٧٢ المعقودة في ٢ أيار/مايو ٢٠٠٧، أدرج المجلس في جدول أعماله البند المعنون "إحاطة مقدمة من رئيس بعثة مجلس الأمن بشأن مسألة كوسوفو". واستمع المجلس إلى إحاطة من رئيس البعثة، ممثل بلجيكا، الذي أفاد بأن ممثلي منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي رأوا في الاجتماعات التي عقدت في بروكسل أن الوضع الراهن لا يمكن احتماله، وأن التأخير في تحديد مركز كوسوفو يمكن أن يعرض للخطر كوسوفو والمنطقة. وشددوا على أن القرار النهائي بشأن مركز كوسوفو ينبغي أن يؤيده قرار يتخذه مجلس الأمن في إطار الفصل السابع من الميثاق. وفي حين رفض ممثلو صربيا، بمن فيهم رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية، أي حل يمكن أن يترتب عليه أي شكل من أشكال استقلال كوسوفو، أجمع ممثلو كوسوفو، بمن فيهم رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية، على تأييد اقتراح التسوية والتوصيات المتعلقة بالوضع في كوسوفو. وقد أعرب الجانبان عن القلق بشأن عودة الأشخاص المشردين داخلياً، التي

(٥٥) انظر تقرير البعثة (S/2007/256).

الأفريقي للسلام والأمن. وفي الخرطوم وأكرا، اجتمعت البعثة مع عدة مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى، منهم رئيس جمهورية السودان ورئيس جمهورية غانا. وكان الغرض من البعثة إلى أديس أبابا وأكرا هو تبادل وجهات النظر مع قادة الاتحاد الأفريقي حول سبل تحسين العلاقة بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي في مجال صون السلام والأمن في أفريقيا. وكان الغرض من الاجتماع مع رئيس السودان هو إعادة تأكيد التزام المجلس على سيادة السودان ووحدة وسلامة أراضيه. وفي أبيدجان، اجتمعت البعثة التي رأسها ممثل بيرو مع رئيس كوت ديفوار ومسؤولين آخرين رفيعي المستوى بهدف دعم اتفاق واغادوغو السياسي^(٦٥) والتشديد على ضرورة التوصل إلى تسوية نهائية، إضافة إلى معالجة الأزمات الانسانية والاجتماعية والاقتصادية الخطيرة التي واجهها البلد. وفي كينشاسا، اجتمعت البعثة التي رأسها ممثل فرنسا مع رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية ومسؤولين حكوميين آخرين. وكان الغرض من الزيارة هو إعادة تأكيد التزام المجلس بدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق الاستقرار في شرق البلاد^(٦٦).

المداولات في ٢٦ حزيران/يونيه و ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٧ (الجلسات ٥٧٠٦ و ٥٧١٧)

في الجلسة ٥٧٠٦ المعقودة في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أدرج المجلس في جدول أعماله البند المعنون "إحاطة مقدمة من رؤساء بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا". واستمع المجلس إلى إحاطة من الرؤساء الأربعة للبعثة، وهم ممثلو كل من جنوب أفريقيا، والمملكة المتحدة، وبيرو،

(٦٥) S/2007/144، المرفق.

(٦٦) انظر تقرير البعثة (S/2007/421 و Corr.1).

كوسوفو^(٦٧)، الذي أوصى باستقلال كوسوفو تحت إشراف دولي، بالرغم من عدم التوصل إلى اتفاق بين الطرفين^(٦٨). واقترحت ممثلة بنما أن يقر المجلس مقترح المبعوث الخاص على الفور، على أن يدخل القرار حيز النفاذ بعد فترة انتظار مدتها ستة أشهر، ليتسنى بذل محاولة أخرى للتوصل إلى توافق في الآراء^(٦٩). وأضاف ممثل بيرو أن عودة كوسوفو إلى السيادة الصربية ليس حلاً واقعياً لهذه الحالة^(٧٠). وأشار ممثل فرنسا إلى "الحقيقة المؤسفة" المتمثلة في أن موقف الطرفين لا يمكن التوفيق بينهما وأنها "لن تتغير مع مرور الزمن". وشدد على ضرورة إعطاء كوسوفو وضعاً جديداً وأن الأمر الآن متروك لمجلس الأمن كي يضطلع بمسؤوليته لضمان نجاح العملية^(٧١).

١٠ - البعثة إلى أديس أبابا، والخرطوم، وأكرا، وأبيدجان، وكينشاسا، ١٤ إلى ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

جرت بعثة مجلس الأمن إلى أديس أبابا، والخرطوم، وأكرا، وأبيدجان، وكينشاسا من ١٤ إلى ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ ورأس البعثة إلى مختلف المناطق عدة أعضاء في المجلس. ورأس البعثة إلى أديس أبابا، والخرطوم، وأكرا، ممثلاً جنوب أفريقيا، والمملكة المتحدة. واجتمعت البعثة في أديس أبابا مع رئيس وأعضاء لجنة الاتحاد الأفريقي، ومجلس الاتحاد

(٦٧) S/2007/168/Add.1 و Add.2.

(٦٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٦-٧ (بيرو)، و الصفحتان ٩-١٠ (غانا)، و الصفحات ١١-١٢ (بنما) و الصفحات ١٤-١٦ (المملكة المتحدة) و الصفحتان ١٦-١٧ (الولايات المتحدة).

(٦٩) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

(٧٠) المرجع نفسه، الصفحة ٦.

(٧١) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

وفي الجلسة ٥٧١٧ المعقودة في ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٧، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير بعثة مجلس الأمن إلى أديس أبابا، والخرطوم، وأكرا، وأبيدجان، وكينشاسا، من ١٤ إلى ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧^(٧٠). واستمع المجلس إلى إحاطة من رؤساء البعثة الأربعة، وهم ممثلو كل من جنوب أفريقيا، والمملكة المتحدة، وبيرو، وفرنسا، الذين ذكروا بالأحداث والقضايا التي سبق أن عرضوها في الإحاطة السابقة. وأيد ممثلو كل من بلجيكا وغانا والصين استنتاجات وتوصيات البعثة^(٧١). وشجع ممثل غانا استخدام إطار الاتحاد الأفريقي للتعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع إضافة إلى عنصري السلام والأمن في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، في المقترحات المقبلة المتعلقة بالتعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة^(٧٢). وشدد ممثل الصين على أهمية التنمية والبناء في منطقة دارفور بالسودان^(٧٣). وأعرب ممثل كوت ديفوار عن دعم بلاده الكامل لتوصيات البعثة، بما في ذلك التنفيذ الكامل لاتفاق واغادوغو، ولكنه طلب في الوقت نفسه الرفع الجزئي للحظر المفروض على الأسلحة، ليتسنى تجهيز الشرطة الوطنية^(٧٤). وأعرب ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية عن تأييد بلاده لتوصيات مجلس الأمن وفي الوقت نفسه عن مخاوفه إزاء الحالة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، لا سيما ما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، أساساً من قبل الميليشيات وغيرها من الجماعات المسلحة

(٧٠) S/2007/421 و Corr.1.

(٧١) S/PV.5717، الصفحتان ٧-٨ (غانا)؛ الصفحتان ٨-٩ (بلجيكا)؛ الصفحتان ١٠-١١ (الصين).

(٧٢) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(٧٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٠.

(٧٤) المرجع نفسه، الصفحتان ١٠-١١.

وفرنسا. وشدد ممثلاً جنوب أفريقيا والمملكة المتحدة اللذان اشتركا في رئاسة البعثة إلى أديس أبابا والخرطوم وأكرا على أهمية التعاون مع الاتحاد الأفريقي، ولا سيما مع مجلسه للسلام والأمن. وشدد ممثل جنوب أفريقيا أيضاً على الحاجة إلى مساعدة الاتحاد الأفريقي بالموارد دعماً لبعثاته. وفيما يتعلق بالسودان، أشار رئيسا البعثة إلى أن المسؤولين السودانيين في الخرطوم أعربوا عن قبولهم الإيجابي للقوة المختلطة لحفظ السلام، التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور^(٦٧).

وشدد ممثل بيرو، الذي رأس البعثة إلى أبيدجان، على التطورات الإيجابية في كوت ديفوار فيما يتعلق باتفاق واغادوغو السياسي، مثل تصميم الطرفين على تطبيق الاتفاق وتحسن العام في الحالة الأمنية. وأشار، مع ذلك، إلى وجود عناصر تبعث على القلق، مثل الميليشيات النشطة في الجزء الغربي من البلاد، وارتفاع معدل الإحرام ووجود مراكز مراقبة غير قانونية، وعدم تحقق الكثير من التقدم في مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قوات الأمن^(٦٨).

وأكد ممثل فرنسا، الذي رأس البعثة إلى كينشاسا، ضرورة إصلاح القطاع الأمني في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتحديد دور المعارضة بعد الانتخابات الأخيرة الناجحة. وأعرب عن قلقه خصوصاً إزاء الوضع في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، مشيراً إلى أن عدم الاستقرار هناك يمثل أكثر المشاكل إثارة لقلق السلطات الكونغولية^(٦٩).

(٦٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٢-٣ (جنوب أفريقيا)؛ و الصفحة ٤ (المملكة المتحدة).

(٦٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٦-٧.

(٦٩) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

المداولات في ٦ و ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧ (الجلستان ٥٧٩١ و ٥٨٠١)

في الجلسة ٥٧٩١ المعقودة في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أدرج المجلس في جدول أعماله البند المعنون "إحاطة مقدمة من رئيس بعثة مجلس الأمن إلى تيمور - ليشتي". واستمع إلى إحاطة من رئيس البعثة، ممثل جنوب أفريقيا، الذي أفاد بأن الحالة في تيمور - ليشتي ظلت هادئة ومستقرة ولكنها هشة. وقال إن التحديات التي تواجه البلاد تمثلت في الخلافات بين الحزب الحاكم وحزب المعارضة الرئيسي بشأن التوجيه السياسي في البلاد، والعدد كبير من الأشخاص المشردين داخليا، بمن فيهم من يُطلق عليهم اسم "الملتسين" وهم جنود سابقون فرّوا من الخدمة العسكرية، وضعف المؤسسات، بما في ذلك قطاعا الأمن والعدالة، والصعوبات التي تواجهها مجالات الحكم والافتقار إلى القدرات فيها، والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بانتشار البطالة والفقر. وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، أشار إلى أن الحكومة دعت إلى مواصلة نشاطها. وقال إن بعثة مجلس الأمن غادرت تيمور - ليشتي مقتنعة عموما بأن البلد يسير في مسار صحيح نحو الاستقرار، والوحدة، والسلام والرخاء^(٧٨). وأكد ممثل تيمور - ليشتي أن استمرار مشاركة الأمم المتحدة مهم لكي يزداد الوضع استقرارا ولكي تتعزز المؤسسات الوطنية ويتوطد السلام والأمن^(٧٩).

وفي الجلسة ٥٨٠١ المعقودة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير بعثة مجلس الأمن إلى تيمور - ليشتي، ٢٤-٣٠ تشرين

الأجنبي^(٧٥). وشددت ممثلة الاتحاد الأفريقي على الحاجة إلى إقامة شراكة متماسكة بين المنظمين، بما في ذلك تبادل المعلومات المنتظم، ومواءمة إجراءات صنع القرار. وشددت على ضرورة تقديم الدعم في إنشاء هيكل السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك وضع نظام إنذار مبكر وإنشاء قوة أفريقية. وختتمت مشددة على ضرورة الإبقاء في العملية المختلطة للسودان على الطابع الأفريقي للجهود المبذولة^(٧٦).

١١ - البعثة إلى تيمور - ليشتي، ٢٤ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧

جرت بعثة مجلس الأمن إلى تيمور - ليشتي من ٢٤ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ برئاسة ممثل جنوب أفريقيا. وكان الغرض الأساسي للبعثة هو إعادة تأكيد التزام مجلس الأمن بمساعدة الشعب التيموري على توطيد السلام والحكم الديمقراطي وسيادة القانون في فترة ما بعد الانتخابات في تيمور - ليشتي، والتعبير عن دعم المجلس الكامل لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، وتقييم التقدم المحرز على أرض الواقع في تنفيذ ولاية البعثة. وتلقت البعثة تعليمات بمناقشة وتبادل وجهات النظر مع سلطات تيمور - ليشتي بشأن السبل والوسائل لمساعدة البلاد في تطوير القدرات اللازمة للاستفادة من المكاسب التي تحققت حتى ذلك الوقت في مجالات كالأمن والديمقراطية. واجتمعت البعثة مع رئيس تيمور - ليشتي ومسؤولين حكوميين رفيعي المستوى، ومع أساقفة ديولي وبوكاو^(٧٧).

(٧٨) S/PV.5791، الصفحات ٢-٥.

(٧٩) المرجع نفسه، الصفحات ٥-٦.

(٧٥) المرجع نفسه، الصفحتان ١١-١٢.

(٧٦) المرجع نفسه، الصفحتان ١٢-١٣.

(٧٧) انظر تقرير البعثة (S/2007/711).

الوجهة	المدة	التشكيلة	التقارير أرقام الجلسات والصلاحيات وتواريخها	البند الفرعي	الدعوات (المادتان ٣٧ و ٣٩) المتكلمون
				(S/2004/525)	بيساو التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبنن، والجزائر، وجنوب أفريقيا، وسيراليون، وشيلي، والصين، وغانا، وغينيا، وغينيا - بيساو، والفلبين، وكوت ديفوار (نيابة عن الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا)، وليبيريا، ونيجيريا، وهولندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي)، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان
وسط أفريقيا (كيبالي، وكينشاسا، ويوكافو، ويوجمبورا، وعنتيبي)	٢٥-٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤	فرنسا (رئيسة البعثة)، الاتحاد الروسي، وإسبانيا، وألمانيا، وأنغولا، وباكستان، والبرازيل، وبنن، والجزائر، ورومانيا، وشيلي، والصين، والفلبين، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية	٥٠٩١ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤	إحاطة قدمها رئيس بعثة مجلس الأمن إلى وسط أفريقيا ٣٩ المادة	رئيس البعثة (فرنسا)
				(S/2004/934)	رئيس البعثة (فرنسا)، إسبانيا، وألمانيا، وأفغولا، وأوغندا، وباكستان، والبرازيل، وبنن، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، ورومانيا، والفلبين، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا، واليابان
					٣٧ المادة
					أوغندا، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، واليابان
					٥٠٩٦ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤
					تقرير بعثة مجلس الأمن إلى وسط أفريقيا ٢١-٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤

الفصل الثامن - النظر في المسائل المدرجة ضمن نطاق مسؤولية مجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين

الوجهة	المدة	التشكيكية	التقارير والصلاحيات	أرقام الجلسات وتواريخها	البند الفرعي	الدعوات (المادتان ٣٧ و ٣٩)	المتكلمون
هاييتي ^(ب)	١٦-١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥	البرازيل (رئيسة البعثة)، الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وبنين، والجزائر، وجمهورية تزانينا المتحدة، والدانمرك، ورومانيا، والصين، وفرنسا، والفلبين، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.	S/2005/220	٥١٦٤ ٣٠ نيسان/ أبريل ٢٠٠٥	إحاطة قدمها رئيس بعثة مجلس الأمن إلى هاييتي	المادة ٣٩	رئيس البعثة (البرازيل)
			S/2005/302	٥١٧٨ ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٥	تقرير بعثة مجلس الأمن إلى هاييتي (S/2005/302)	المادة ٣٧	الأرجنتين، وإسبانيا، والبرازيل، وبيرو، وترينيداد وتوباغو، وجمهورية تزانينا المتحدة، ورومانيا، وشيلي، وغواتيمالا، وكنندا، ولكسمبرغ، والنرويج، وهاييتي، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان، الممثل الدائم لمنظمة الفرنكوفونية لدى الأمم المتحدة
وسط أفريقيا (أوغندا، وبوروندي، وجمهورية تزانينا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا)	١١-٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥	فرنسا (رئيسة البعثة)، الاتحاد الروسي، والأرجنتين، والبرازيل، وبنين، والجزائر، وجمهورية تزانينا المتحدة، والدانمرك، ورومانيا، والصين، والفلبين، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان	S/2005/682	٥٣٠٥ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥	إحاطة قدمها رئيس بعثة مجلس الأمن إلى وسط أفريقيا	المادة ٣٩	رئيس البعثة (فرنسا)
			S/2005/716	٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥	رئيس بعثة مجلس الأمن إلى وسط أفريقي، ١١-٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ (S/2005/716)	المادة ٣٧	رئيس البعثة (فرنسا)، أوغندا، والبرازيل، وبوروندي، والجزائر، وجمهورية تزانينا المتحدة، ورواندا

الوجهة	المدة	التشكيكية	التقارير والصلاحيات	أرقام الجلسات وتواريخها	البند الفرعي	الدعوات (المادتان ٣٧ و ٣٩)	المتكلمون
السودان، وتشاد ^(ع)	١٠-٤	المملكة المتحدة (رئيسة البعثة)، الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وبيرو، وجمهورية ترازيا المتحدة، والدايمرك، وسلوفاكيا، والصين، وغانا، وفرنسا، وقطر، والكونغو، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان	S/2006/341	٥٤٦٢ ١٥ حزيران/ يونيه ٢٠٠٦	إحاطة قدمها رئيس بعثة السودان وتشاد ومقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا	٣٧	رئيس بعثة مجلس الأمن إلى السودان وتشاد (المملكة المتحدة)، والرئيس المشارك للبعثة إلى تشاد (فرنسا)، وجمهورية ترازيا المتحدة
جمهورية الكونغو الديمقراطية	١٢-١٠	فرنسا (رئيسة البعثة)، بيرو، وجمهورية ترازيا المتحدة، والدايمرك، وسلوفاكيا، وغانا، والكونغو، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان	S/2006/433	٥٤٧٨ ٢٩ حزيران/ يونيه ٢٠٠٦	تقرير بعثة مجلس الأمن إلى السودان وتشاد (S/2006/433)	المادة ٣٧، تشاد، والسودان، ومصر، والنرويج، والنمسا	رئيس بعثة مجلس الأمن إلى السودان وتشاد (المملكة المتحدة)، والرئيس المشارك للبعثة إلى تشاد (فرنسا)، وتشاد، والسودان، وقطر، والكونغو، ومصر، والنرويج، والنمسا
جمهورية الكونغو الديمقراطية	١٢-١٠	فرنسا (رئيسة البعثة)، بيرو، وجمهورية ترازيا المتحدة، والدايمرك، وسلوفاكيا، وغانا، والكونغو، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان	S/2006/344	٥٤٦٦ ١٦ حزيران/ يونيه ٢٠٠٦	إحاطة قدمها رئيس بعثة جمهورية الكونغو الديمقراطية	٣٧	رئيس البعثة (فرنسا)، بلجيكا، وجمهورية ترازيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وفنلندا، والكونغو
أفغانستان	١٦-١١	اليابان (رئيسة البعثة)، والاتحاد الروسي، والأرجنتين، والدايمرك، وسلوفاكيا، وفرنسا، وقطر، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان	S/2006/875	٥٥٧٠ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦	إحاطة قدمها رئيس بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان	المادة ٣٧، أفغانستان	رئيس البعثة (اليابان)
			S/2006/935	٥٥٨١ ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦	تقرير بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان (S/2006/935)	المادة ٣٧، أفغانستان، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان، وفنلندا، وكندا، والنرويج، والهند	رئيس البعثة (اليابان)، الاتحاد الروسي، وأفغانستان، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان، وبيرو، والدايمرك، والصين، وفرنسا، وفنلندا،

الفصل الثامن - النظر في المسائل المدرجة ضمن نطاق مسؤولية مجلس

الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين

الوجهة	المدة	التشكيكية	التقارير والصلاحيات	أرقام الجلسات وتواريخها	البند الفرعي	الدعوات (المادتان ٣٧ و ٣٩)	المتكلمون
كوسوفو	٢٨-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨	بلجيكا (رئيسة البعثة)، والاتحاد الروسي، وإندونيسيا، وإيطاليا، وبنما، وبيرو، وجنوب أفريقيا، وسلوفاكيا، والصين، وغانا، وفرنسا، وقطر، والكونغو، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية	S/2007/220	٥٦٧٢ ٢ أيار/مايو ٢٠٠٧	إحاطة قدمها رئيس بعثة مجلس الأمن بشأن مسألة كوسوفو	٣٧	وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والهند
			S/2007/256	٥٦٧٣ ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٧	تقرير بعثة مجلس الأمن بشأن مسألة كوسوفو (S/2007/256)	٣٧	رئيس البعثة (بلجيكا)، والاتحاد الروسي، وإندونيسيا، وإيطاليا، وبنما، وبيرو، وسلوفاكيا، والصين، وغانا، وفرنسا، وفنلندا، وقطر، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية
أديس أبابا، والخرطوم، وأكرا، وأبيدجان، وكنشاسا	٢١-١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧	الاتحاد الروسي، وإندونيسيا، وإيطاليا، وبلجيكا، وبنما، وبيرو (رئيسة البعثة إلى أبيدجان)، وجنوب أفريقيا (رئيسية مشاركة للبعثة إلى أديس أبابا والخرطوم وأكرا)، وسلوفاكيا، والصين، وغانا، وفرنسا (رئيسة البعثة إلى كينشاسا)، وقطر، والكونغو، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (رئيسية مشاركة للبعثة إلى أديس أبابا والخرطوم وأكرا)، والولايات المتحدة الأمريكية	S/2007/347	٥٧٠٦ ٢٦ حزيران/ يونيه ٢٠٠٧	إحاطات قدمتها بعثة الأمم المتحدة إلى أفريقيا	٣٧	رؤساء البعثات (بيرو، وجنوب أفريقيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة)
			S/2007/421 and Corr.1	٥٧١٧ ١٦ تموز/ يوليه ٢٠٠٧	تقرير بعثة مجلس الأمن إلى أديس أبابا، والخرطوم، وأكرا، وأبيدجان، وكنشاسا، من ١٤ إلى ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (S/2007/421) و (Corr.1)	٣٧ المادة ٣٩	رؤساء البعثات (بيرو، وجنوب أفريقيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة)، وبلجيكا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصين، وغانا، وكوت ديفوار، والممثل الدائم للاتحاد الأفريقي

الوجهة	المدة	التشكيكية	التقارير والصلاحيات	أرقام الجلسات وتواريخها	البند الفرعي	الدعوات (المادتان ٣٧ و ٣٩)	المتكلمون
تيمور - ليشتي	٣٠-٢٤	جنوب أفريقيا تشيرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧	S/2007/647	٥٧٩١ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	إحاطة قدمها رئيس بعثة مجلس الأمن إلى تيمور - ليشتي	المادة ٣٧	رئيس البعثة (جنوب أفريقيا)، وإيطاليا، وتيمور - ليشتي
		وسلوفاكيا، والصين، والولايات المتحدة الأمريكية	S/2007/711	٥٨٠١ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	تقرير بعثة مجلس الأمن إلى تيمور - ليشتي، ٢٤ - ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ (S/2007/711)	المادة ٣٧	رئيس البعثة (جنوب أفريقيا)، والاتحاد الروسي، وأستراليا، وإندونيسيا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، ونما، وبيرو، وتيمور - ليشتي، وسلوفاكيا، والصين، وغانا، وفرنسا، والفلبين، وقطر، والكونغو، والملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونيويلندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان

(أ) جرت الزيارة إلى غينيا - بيساو بالاشتراك مع الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا - بيساو التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وفريق أصدقاء غينيا - بيساو (البرازيل، وجنوب أفريقيا، وغامبيا).

(ب) جرت بعثة هاييتي بالاقتران مع زيارة الفريق الاستشاري المخصص المعني بهاييتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

(ج) زارت البعثة أيضا مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا.

٥٦ - الإحاطات

الأمن“^(٤) وفي تلك الجلسات، قدم رؤساء مختلف لجان الأجزاء ولجان مكافحة الإرهاب وأفرقة عاملة أخرى إلى المجلس صورة عامة عن عمل تلك الأجهزة. ويرد في ملاحظة تمهيدية في الفصل الخامس جدول شامل بتلك الإحاطات.

واستمع المجلس أيضا إلى عدد من الإحاطات بشأن قضايا إنسانية. ففي الجلسة ٥٧٩٢، المعقودة في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، الذي قدم تقريرا عن زيارته لإثيوبيا والسودان والصومال في الفترة من ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر. وأفاد بأنه اجتمع في إثيوبيا بالحكومة لبحث الأزمة الإنسانية في المنطقة الصومالية، حيث أصبح الصراع بين القوات الحكومية وجبهة أوغادين للتحريض الوطني يبعث على التخوف من انتشار المجاعة. وقال إنه زار في السودان منطقة دارفور لاستعراض تنفيذ البيان المشترك بين حكومة السودان والأمم المتحدة بشأن تيسير الأنشطة الإنسانية في دارفور، وتقييم الوضع الإنساني على الأرض. وأشار إلى أن البيان المشترك ساعد على الحد من بعض العقبات البيروقراطية التي تعوق عمل وكالات الإغاثة، إلا أن الحالة عموما تشهد تدهورا، وأصبحت الهجمات ضد

(٤) الجلسات ٥١٨٦، و ٥٢٢٩، و ٥٢٩٣، و ٥٣٧٥، و ٥٥٣٨، و ٥٦٠١، و ٥٦٧٩، و ٥٧٧٩، و ٥٨٠٦، المعقودة في ٢٥ نيسان/أبريل، و ٢٠ تموز/يوليه، و ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، و ١٩ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٥، و ٢١ شباط/فبراير، و ٢٨ أيلول/سبتمبر، و ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، و ٢٢ أيار/مايو، و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، و ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، على التوالي.

خلال الفترة قيد الاستعراض، استمع مجلس الأمن إلى عدد من الإحاطات بشأن مواضيع غير مرتبطة ارتباطا صريحا بالبند المدرجة على جدول أعماله. وقد شملت فروع هذا الفصل، حيثما كان ذلك مناسباً، تلك الإحاطات في تناو لها لمختلف المناطق^(١). وترد هنا تغطية للإحاطات التي قدمت في جلسات مغلقة والإحاطات التي تناولت مسائل مشتركة بين المناطق.

واستمع المجلس إلى إحاطات في جلسات مغلقة من رئيس محكمة العدل الدولية^(٢) والمبعوث الخاص للأمين العام المعني بقضايا المستوطنات البشرية في زيمبابوي^(٣).

وخلال هذه الفترة، عقد مجلس الأمن جلسات عديدة استمع خلالها مباشرة إلى رؤساء هيئاته الفرعية. وفي الجلسة ٥١٠٦ المعقودة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، استمع المجلس إلى إحاطة تحت البند المعنون ”إحاطات من رؤساء لجان مجلس الأمن وأفرقتة العاملة“، واستمع في ١٠ جلسات أخرى إلى إحاطات تحت البند المعنون ”إحاطات من رؤساء الهيئات الفرعية التابعة لمجلس

(١) انظر، تحت أفريقيا، الفرعين ١٨-ألف (العلاقة المؤسسية مع الاتحاد الأفريقي) و ١٩ (إحاطتان قدمهما وزير الشؤون الخارجية ووزير الدفاع لأوغندا)، وتحت أوروبا، الفرع ٣٢ (إحاطة قدمها الرئيس المباشر لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا)، من هذا الفصل.

(٢) الجلسات ٥٥٥٧ و ٥٧٧٥ المعقودتان في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، على التوالي.

(٣) الجلسة ٥٢٣٧، المعقودة في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥. ولزبد من المعلومات عن المناقشة في تلك الجلسة، انظر الفصل الثاني، الجزء الثاني، الفرع ألف، القضية ١.

التشريد القسري والسلام الدولي والأمن، وتناولت مسألة العودة المستدامة للسكان المشردين وأثرها الإيجابي على تهيئة السلام والاستقرار الدائمين. وقدمت أيضا مقترحات في مجالات عمليات حفظ السلام وبناء السلام، مشيرة إلى الحاجة إلى مزيد من عمليات حفظ السلام عبر الحدود حيثما كان ذلك مناسباً. وقدمت الإحاطات نظرة عامة عن حالة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا في العديد من البلدان والمناطق، بما في ذلك دارفور في السودان، وتشاد، وسيراليون، وأفغانستان ومنطقة البحيرات الكبرى، بما فيها بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وعقب الإحاطات، أدلى أعضاء المجلس ببيانات وطرحوا أسئلة، وردت المفوضة السامية على النقاط التي أثارها أعضاء المجلس^(٦).

(٦) انظر S/PV.4973 و S/PV.5353.

العاملين في المجال الإنساني أكثر شيوعاً. وقال إنه زار في الصومال المنطقة خارج مقديشو حيث تجتمع أكثر من ٢٠٠ ألف شخص مشرد داخليا، وقدم تقريراً عن جهود الإغاثة الجارية هناك.

وعقب ذلك، أدلى جميع أعضاء المجلس ببيانات ورحبوا بالإحاطة وأعربوا عن قلقهم إزاء التحديات الإنسانية التي تواجهها تلك المناطق. وأكد العديد من المتكلمين أيضا الحاجة إلى التعجيل بنشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال^(٥).

وفي الجلستين ٤٩٧٣ و ٥٣٥٣ المعقودتين في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤ و ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، على التوالي، قدمت مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إحاطة للمجلس، شددت فيها على الصلة بين

(٥) S/PV.5792.